

مذكرة من رئيس مجلس الأمن

١ - يشير أعضاء مجلس الأمن الى مذكرة الرئيس المؤرخة ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ (S/1999/92) التي اشتملت على عدد من المقترحات العملية لتحسين عمل لجنة الجزاءات وفقا للقرارات المعنية.

٢ - ويجيط أعضاء مجلس الأمن علما بعمل الجمعية العامة كما يلاحظون وجود عدد كبير من الأبحاث العلمية الحديثة المتعلقة بموضوع الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة يستحق أن ينظر فيه أعضاء المجلس، وهم يلاحظون بصورة خاصة الجهود التي بذلتها مؤخرا ألمانيا وسويسرا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ودول أخرى لرعاية تقارير ودراسات محددة تتعلق بجوانب معينة من الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة.

٣ - وقد قرر أعضاء المجلس، وهم يأخذون في الاعتبار مذكرة الرئيس المؤرخة ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ وغيرها من المقترحات والتوصيات ذات الصلة، بما في ذلك المقترحات والتوصيات المشار إليها في الفقرة ٢ أعلاه، أن ينشئوا، على أساس مؤقت، فريقا عاملا غير رسمي تابعا لمجلس الأمن يتولى وضع توصيات عامة تتعلق بكيفية زيادة فعالية الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة. وينبغي أن يستفيد الفريق العامل من كافة الخبرات الموجودة في مجال الجزاءات، بما في ذلك بالاستماع إلى إحاطات إعلامية يقدمها، حسب كل حالة، خبراء مختصون. وينبغي أن يقدم الفريق العامل تقريرا الى المجلس عن النتائج التي يتوصل إليها بحلول ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

٤ - وينبغي أن يدرس الفريق العامل غير الرسمي، في جملة أمور، المسائل التالية، من جميع جوانبها، بهدف زيادة فعالية الجزاءات:

(أ) طرائق عمل لجان الجزاءات والتنسيق فيما بين اللجان؛

(ب) قدرات الأمانة العامة للأمم المتحدة؛

- (ج) التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة والتعاون مع المنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية الأخرى؛
- (د) صياغة القرارات المتعلقة بالجزاءات، بما في ذلك شروط مواصلة/رفع الجزاءات؛
- (هـ) تقارير التقييم لما قبل بدء الجزاءات ولما بعد رفعها والتقييم الجاري لأنظمة الجزاءات؛
- (و) رصد الجزاءات وإنفاذها؛
- (ز) الآثار غير المقصودة للجزاءات؛
- (ح) الإعفاءات لأسباب إنسانية؛
- (ط) الجزاءات المحددة الأهداف؛
- (ي) مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ الجزاءات؛
- (ك) تنفيذ التوصيات الواردة في مذكرة الرئيس السالفة الذكر؛
- ٥ - ويطلب أعضاء مجلس الأمن إلى الأمانة العامة توفير خدمات الترجمة الفورية للفريق العامل غير الرسمي بلغات عمل الأمم المتحدة الست.